الأمم المتحدة

A/C.6/77/SR.19

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

Distr.: General
14 April 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد أفونسو ..... (موزامبيق)

لاحقا: السيد لِيال ماتا (نائب الرئيس) ..... (غواتيمالا)

المحتويات

البند 86 من جدول الأعمال: قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود *(تابع)*

البند 76 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-23771 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 86 من جدول الأعمال: قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود *(تابع)*

1 - **السيدة أنتونوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي عالية الجودة وتشكل مادة داعمة مفيدة للبلدان التي تسعى إلى إبرام اتفاقات ثنائية وإقليمية بشأن الاستخدام المستدام لطبقات المياه الجوفية هذه. ويتفق وفد بلدها مع الحكم الوارد في مشروع المادة 3، الذي يفيد بأن لكل دولة من دول طبقة المياه الجوفية سيادة على ذلك الجزء من طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود الذي يقع داخل إقليمها. ويتفق وفد بلدها أيضا مع النهج الذي اتبعته اللجنة في مشروع المادة 4 فيما يتعلق بمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول. وهو يوافق أيضا على أنه يجب إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الإنسان الحيوية عند تحديد أوزان أنواع الانتفاع المختلفة بطبقة المياه الجوفية أو بشبكة طبقات المياه الجوفية، على النحو الوارد في مشروع المادة 5.

2 - واستدركت قائلة إن وفد بلدها غير مقتنع بأنه من المنطقي وضع اتفاقية دولية بالاستناد إلى مشاريع المواد هذه، بالنظر إلى ضرورة مراعاة العوامل المحددة ذات الصلة بكل طبقة مياه جوفية أو شبكة طبقات مياه جوفية، وهو أمر ممكن فقط في سياق اتفاق ثنائي أو إقليمي. وتشمل هذه العوامل الخصائص الجيوفيزيائية والهيدرولوجية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من احتياجات الدول المعنية، وكذلك مدى انخراط الدول المهتمة في التعاون في تنمية طبقة المياه الجوفية أو شبكة طبقات المياه الجوفية وحمايتها وصونها.

3 - وقالت إنه ينبغي للجنة أن تحيط علما بمشاريع المواد وأن توصي الدول بأن تستخدم بفعالية المبادئ الواردة فيها عند إبرام اتفاقات ثنائية وإقليمية. وإذا قررت اللجنة في مرحلة لاحقة أن هناك حاجة إلى اتفاقية عالمية، فسيكون من الضروري أولا التأكد من علاقة الاتفاقية بالاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف القائمة بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.

4 - **السيد هرناندیس تشافیس** (شيلي): قال إن حكومة بلده ملتزمة بمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، والالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن، والالتزام العام لدول طبقة المياه الجوفية بالتعاون، وهو ما تقوم عليه مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، وكذلك الاتفاقات الأخرى المتعلقة بالاستخدامات الدولية للمجاري المائية، التي تشكل الآن جزءا من العرف الدولي.

5 - وقال إن شيلي تسلم بأن مبدأ سيادة دول طبقة المياه الجوفية ينطبق على التكوين الجيولوجي الذي يشكل جزءا من طبقة المياه الجوفية، على النحو المعرف في المادة 2 (أ). ويجب على دول طبقة المياه الجوفية، في ممارستها لسيادتها، أن تحترم المبادئ المتعلقة باستخدام جميع دول طبقة المياه الجوفية لمياه طبقة المياه الجوفية المذكورة. ويجب عليها أن تستخدم موارد المياه الجوفية المشتركة على وجه الخصوص وفقا لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول والالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن. ويتطلب تطبيق مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول مراعاة جميع العوامل ذات الصلة المذكورة في المادة 5، من حيث صلتها بكل طبقة مياه جوفية، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الإنسان الحيوية، بدلا من إعطاء وزن أكبر لعامل واحد أو استخدام عامل على حساب آخر.

6 - وأشار إلى أن الموارد من المياه الجوفية تحتوي على معظم المياه العذبة في العالم، ولكن نظرا للافتقار إلى القدرة التقنية والفهم العلمي لكيفية عمل طبقات المياه الجوفية، فإن الموارد من المياه الجوفية هي من بين أكثر الموارد عرضة للاستغلال المفرط والتلوث. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتطوير المعارف العلمية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. وبالنظر إلى الآثار الواضحة لأزمة المناخ، فإن التآزر والتعاون فيما بين الدول في الحفاظ على هذه الموارد وحمايتها واستخدامها استخداما معقولا يتسمان بأهمية خاصة.

7 - وقال إن شيلي تؤمن بأهمية إحراز تقدم نحو وضع اتفاق إطاري متعدد الأطراف بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. وريثما يتحقق ذلك، فإنها تشجع الدول التي تتقاسم هذه الأنواع من الموارد على استخدام مشاريع المواد كأساس لاتفاقات إدارة الموارد، وعلى وجه الخصوص على الاحترام والتنفيذ الكاملين لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، والالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن، والالتزام العام بالتعاون.

8 - **السيد مايدا** (اليابان): قال إن الطلب على المياه العذبة قد ارتفع بشكل كبير في العقود الأخيرة، ولا سيما في الأجزاء من العالم التي تشهد تنمية اجتماعية - اقتصادية سريعة. وبما أن جزءا كبيرا من المياه العذبة في العالم يوجد في طبقات المياه الجوفية، التي كثيرا

ما تتدفق عبر الحدود الوطنية، وبما أن عددا من طبقات المياه الجوفية تلك يتعرض للاستغلال المفرط أو الاستنفاد أو التضرر بسبب التلوث، فإن هناك حاجة إلى آليات للإدارة السليمة. ويشكل وضع صكوك قانونية تنظم استخدام طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود مهمة هامة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء من شأنها أن تساعد على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة.

9 - وقال إن مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود توفر للبلدان نقطة انطلاق قيّمة لإنشاء أطر قانونية ثنائية أو إقليمية لإدارة شبكات طبقات مياهها الجوفية. وهي تعكس على نحو واف طائفة واسعة من الممارسات الحكومية الراسخة، وتدعمها الأدلة العلمية التي جمعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وتتضمن العناصر الأساسية لإطار قانوني محتمل يمكن استخدامه كأساس للمفاوضات بشأن اتفاقات وترتيبات ثنائية أو إقليمية معينة.

10 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده ببدء نفاذ اتفاق الخزان الجوفي غواراني في عام 2020، الذي يستند إلى مشاريع المواد ويُتوقع أن يكون بمثابة أداة للدبلوماسية الوقائية التي من شأنها أن تحول دون نشوب نزاعات على استخدام المياه الجوفية. وينبغي لجميع الدول أن تتخذ خطوات مماثلة لضمان الإدارة السليمة لطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. وعلى الرغم من أنه ليس لدى اليابان طبقات مياه جوفية عابرة للحدود، فقد أخذت زمام المبادرة في مناقشات اللجنة بشأن التقرير النهائي للجنة عن هذا الموضوع بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، وكجزء من جهودها لدعم التنمية المستدامة وسيادة القانون، وهي ستواصل المشاركة في هذه المناقشات على نحو بناء.

11 - **السيد بوشدوب** (الجزائر): قال إنه نتيجة للتصحر وعدم وفرة الأمطار وتغير المناخ، فإن المياه العذبة في الجزائر تأتي في معظمها من طبقات المياه الجوفية، التي تندرج ضمن الأملاك العمومية وتتمتع بحماية من الاستغلال المفرط والتلوث. وتؤيد الجزائر النهج الذي اتبعته اللجنة في إعداد مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، بحيث تعتبر مشاريع المواد هذه أول صياغة شاملة لوضع مبادئ ومعايير تستند إلى قرار الجمعية العامة 1803 (د-17) بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية. ونظرا لتزايد الطلب على المياه العذبة والتلوث المتزايد لطبقات المياه الجوفية وشبكات طبقات المياه الجوفية، فإن مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود ستساعد على إضفاء مزيد من التناغم والانسجام بشأن مسألة استغلال طبقات المياه الجوفية وستشجع الدول على اتخاذ ترتيبات وطنية أو ثنائية أو إقليمية مناسبة لإدارتها بشكل مستدام. وتنص مشاريع المواد أيضا على آليات لتعزيز التعاون الدولي، من شأنها أن تساعد في تعزيز علاقات حسن الجوار، وتفادي المنازعات، والحفاظ على الموارد الحيوية للمياه الصالحة للشرب.

12 - وقال إن مشروع المادة 3، الذي ينص على أن لكل دولة السيادة على ذلك الجزء من طبقة المياه الجوفية العابرة للحدود أو شبكة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود الذي يقع داخل إقليمها، يؤكد بشكل جلي أن طبقات المياه الجوفية والموارد الموجودة فيها هي ملك للدول وحدها، دون الإخلال بالالتزام بالتعاون من أجل استخدامها والحفاظ عليها بشكل مستدام. ومن الضروري الحفاظ على علاقة تكاملية بين البيئة والتنمية من ناحية، وحق الدول المجاورة من ناحية أخرى، في استغلال طبقات المياه الجوفية وفقا للقانون الدولي ومشاريع المواد. ولذلك تقع على عاتق هذه الدول مسؤولية الالتزام بالتعاون على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والمنفعة المتبادلة وحسن النية من أجل إدارة هذه الموارد بشكل منصف ومعقول، وتجنب الإضرار بطبقات المياه الجوفية أو تلويثها، والحد من آثار أي حادث من هذا القبيل، وتطبيق مبدأ الحيطة، ومنع أي مشاريع يمكن أن تضر بالموارد المائية، ونشر تقييمات للآثار البيئية لأي مشاريع ذات صلة.

13 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالحكم الوارد في مشروع المادة 16 الذي يدعو إلى التعاون التقني مع الدول النامية من أجل حماية وإدارة طبقات المياه الجوفية وشبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، ولا سيما من خلال تزويدها بالمعدات اللازمة، وتعزيز قدرتها على تصنيع هذه المعدات، وتيسير مشاركتها في البرامج الدولية ذات الصلة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتمكن الجمعية العامة، بعد مداولات اللجنة بشأن هذا الموضوع، من اعتماد مشاريع المواد هذه بتوافق الآراء، في شكل مبادئ توجيهية يمكن للدول الاسترشاد بها عند إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن إدارة طبقات المياه الجوفية.

14 - **السيدة أيدين غوتشياردو** (تركيا): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ترى أن لكل طبقة مياه جوفية عابرة للحدود مواصفاتها وخصائصها المميزة وأنه لن يكون من المناسب تطبيق اتفاق إطاري واحد على جميع طبقات المياه الجوفية. وينبغي أن يركز العمل المتعلق بهذا الموضوع بدلا من ذلك على المبادئ العامة، في حين ينبغي أن تستمر الدول في استخدام مشاريع المواد هذه، في شكلها الحالي غير الملزم، كتوجيهات على أساس طوعي، تمشيا مع قرار

الجمعية العامة 193/74، الذي أوصت فيه الجمعية العامة بتوجيه عناية الحكومات إلى مشاريع المواد ليُسترشد بها في وضع اتفاقات وترتيبات ثنائية أو إقليمية لإدارة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بصورة سليمة. وقالت إن حكومة بلدها ستراقب تطور ممارسات الدول في هذا الميدان خلال السنوات القادمة، بما في ذلك الممارسات الإقليمية.

15 - **السيد دوغان** (هولندا): قال إن مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود تعكس إلى حد كبير القانون الدولي العرفي والقانون الدولي القائم، اللذين يتضمنان صكوكا مثل اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. وقال إن بلده يتقاسم الكثير من موارده الطبيعية، بما في ذلك المياه الجوفية وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود على وجه الخصوص، مع دول أخرى أو مناطق أخرى خارج ولايته الوطنية، ويعتبر التنظيم الدولي لاستخدامات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود وآثارها مسألة ذات أهمية قصوى.

16 - وأشار إلى أنه بالرغم من استمرار التركيز على الحاجة إلى الإدارة السليمة لطبقات المياه الجوفية، فإن حالات الجفاف والطلب المتزايد على المياه يؤديان إلى استنفاد طبقات المياه الجوفية على نحو لا يمكن تحمله، مما يهدد احتياطيات المياه الجوفية ويعرض للخطر النظم الإيكولوجية وإمدادات المياه التي لا غنى عنها لاستدامة الحياة في جميع أنحاء العالم. ولا يوجد بديل عن طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. ولذلك فإن حكومة بلده تتفق مع رأي اللجنة، الذي أعربت عنه في شرحها لديباجة مشاريع المواد، الوارد في تقريرها عن أعمال دورتها الستين (A/63/10)، بأن ثمة حاجة ماسة إلى أن تُدار موارد المياه الجوفية إدارة سليمة. غير أنه يُفضل انتظار إنجاز اللجنة لعملها بشأن الموارد الطبيعية المشتركة الأخرى، مثل النفط والغاز، قبل النظر في وضع اتفاقية بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود.

17 - ويمكن أن يمثل اعتماد صك غير ملزم قانونا بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود خطوة أولى نحو وضع نظام قانوني ملائم لاستخدام الموارد الطبيعية المشتركة. وتشكل مشاريع المواد، في شكلها الحالي، مبادئ توجيهية قيّمة للدول المهتمة بإنشاء أطر قانونية ثنائية أو إقليمية واتفاقات وترتيبات تهدف إلى إدارة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود وشبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بصورة سليمة.

البند 76 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/77/515)

18 - **السيد أغييمان** (غانا): تكلم بصفته رئيس اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، فقال إنه شدد خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الاستشارية المعقودة في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022 على أهمية أنشطة برنامج المساعدة في وقت تهدد فيه النزعة الانفرادية قواعد النظام الدولي وقيمه. وقد استعرضت اللجنة الاستشارية أنشطة البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/77/515). ونظرت أيضا في الأنشطة المقترحة لعام 2023، بما في ذلك الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تلك الأنشطة، ورحبت بالاقتراح الداعي إلى وضع جميع الأنشطة المتصلة بتعزيز القانون الدولي ونشره، بما في ذلك أنشطة برنامج المساعدة، تحت الإشراف المباشر لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية، من أجل تبسيط تقديم المساعدة القانونية التقنية.

19 - وقال إن اللجنة الاستشارية رحبت بالتقرير المتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، الذي عقد في لاهاي في الفترة من 4 تموز/يوليه إلى 5 آب/أغسطس 2022، والذي أتاح فرصا للتفاعلات الشخصية الهامة التي غالبا ما تفضي إلى علاقات دائمة بين الخبراء من خلفيات مختلفة. ولاحظت اللجنة أن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لم تعقد بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، رغم أنه كان من الممكن عقد حلقات عمل إقليمية عبر الإنترنت بدلا من ذلك. وشددت اللجنة الاستشارية على أهمية التوازن بين الجنسين والتنوع في اللغات والمذاهب القانونية التي تمثلها هيئة التدريس المشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الإقليمية، فضلا عن الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين وكفالة تمثيل جغرافي أوسع نطاقا بين المشاركين في برنامج التدريب.

20 - وفيما يتعلق بمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، قال إنه جرى تسجيل 41 محاضرة، وإن الأمانة العامة عملت على تحسين التوازن بين الجنسين والتنوع اللغوي للمحاضرين. وقد اقترحت اللجنة الاستشارية أن تستخدم المكتبة التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، لضمان نشر محتواها على نطاق أوسع، وأعربت عن تأييدها لتجديد الموقع الشبكي للمكتبة لجعله أيسر استعمالا.

21 - وقال إن اللجنة الاستشارية أحاطت علما بنشر *الحولية القانونية للأمم المتحدة* (2016) والمجلد الرابع والثلاثين من *تقارير الأمم المتحدة عن قرارات التحكيم الدولي*. ولاحظت أيضا أن الحاصلة على زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار لعام 2020 أرجأت مجدداً بدء زمالتها حتى عام 2023 بسبب جائحة كوفيد-19. كما أعربت اللجنة الاستشارية عن تأييدها لتمويل أنشطة برنامج المساعدة من الميزانية العادية، مع تسليط الضوء أيضا على أهمية التبرعات في توسيع نطاق هذه الأنشطة وتعزيزها. وفي هذا الصدد، قال إنه يود أن يكرر الإعراب عن تقدير اللجنة الاستشارية للمساهمات الواردة من بولندا وتشيكيا وسلوفاكيا والفلبين وفنلندا وقطر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتقدر اللجنة الاستشارية أيضا المساهمات العينية المقدمة من الدول الأعضاء وتعرب عن امتنانها الخاص للبلدان المضيفة لبرامج التدريب.

22 - **السيد دي سيربا سواريس** (وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة): قال إنه دعم بكامل قدرته مبادرة تمويل برنامج المساعدة من الميزانية العادية خلال الفترة التي كان البرنامج يعاني فيها من نقص خطير في التمويل، وإنه سيواصل دعم تلك الأنشطة وتوسيع نطاقها. واستجابة لجائحة كوفيد-19، نظم مكتب الشؤون القانونية مناسبات افتراضية لتلبية الطلب القوي على الدورات الدراسية في مجال القانون الدولي، ولكن المكتب سيبذل قصارى جهده للعودة إلى التدريب الحضوري في أقرب وقت ممكن. وقد استؤنف بالفعل برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي بشكله التقليدي، وسيُطبق النهج نفسه في إطار الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي خلال الأشهر المقبلة.

23 - وقال إنه، شأنه شأن رئيس اللجنة الاستشارية، يشكر أيضا الدول الأعضاء على تبرعاتها، التي لا تزال تؤدي دورا هاما في توسيع نطاق أنشطة البرنامج. وبالإضافة إلى المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء التي ذكرها رئيس اللجنة الاستشارية، فقد وردت منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير مساهمات إضافية جديرة بالتقدير من أيرلندا وإيطاليا والجمهورية التشيكية والمملكة العربية السعودية.

24 - وقال إنه قدم خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الاستشارية رؤيته وخططه لتعزيز الجهود التدريبية لمكتب الشؤون القانونية خلال عام 2023. ومن شأن تركيز الإشراف على جميع الأنشطة المتصلة بتعزيز القانون الدولي ونشره تحت إشرافه المباشر أن يتيح للمكتب تحسين الدعم التدريبي المقدم إلى الدول الأعضاء على نحو استراتيجي.

25 - **السيد ليويلين** (أمين اللجنة الاستشارية بالنيابة): قال إن البرامج التدريبية لبرنامج المساعدة عادت لتُنفَّذ بشكل حضوري. وقد تضمن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، الذي عقد في لاهاي في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2022، مشاركة الحاصلين على الزمالات في دورة القانون الدولي العام التي نظمتها أكاديمية القانون الدولي بلاهاي، فضلا عن زيارة مصحوبة بمرشدين إلى قصر السلام وإحاطة قدمها رئيس قلم محكمة العدل الدولية. ويعكف مكتب الشؤون القانونية حاليا على تنظيم الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ، التي ستعقد في وقت لاحق من عام 2022. ومن المقرر عقد الدورات الدراسية الإقليمية لأفريقيا في شباط/فبراير وآذار/مارس 2023، والدورات الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيار/مايو 2023.

26 - وأشار إلى أنه لم يتسن عقد برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي بشكله التقليدي في عامي 2020 و 2021 بسبب جائحة كوفيد-19. وبدلا من ذلك، عقد مكتب الشؤون القانونية حلقة عمل إقليمية عبر الإنترنت بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية لكلٍ من المناطق الثلاث. وزُوِّد جميع المتقدمين بمنهاج دراسي للتعلم الذاتي عن بعد يستند إلى محاضرات ومواد متوفرة في المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي.

27 - وأردف قائلا إن المكتبة السمعية البصرية تقدم تدريباً مجانياً رفيع الجودة لعدد غير محدود من الأفراد في جميع أنحاء العالم. وهي تتيح الوصول إلى أكثر من 600 محاضرة عبر الإنترنت وزارها ما يقرب من 3 ملايين مستخدم. ومنذ أيلول/سبتمبر 2021، سُجلت 41 محاضرة جديدة، أولي فيها الاهتمام للتوازن بين الجنسين والتنوع اللغوي والجغرافي. وبالإضافة إلى نشر المجلد الرابع والثلاثين من *تقارير الأمم المتحدة عن قرارات التحكيم الدولي*، *والحولية القانونية للأمم المتحدة* (2016)، أحرزت شعبة التدوين تقدما في الأعمال التحضيرية لنشر المجلدين الأول والثاني من الطبعة العاشرة *لأعمال لجنة القانون الدولي*، *والحولية القانونية للأمم المتحدة* (2017 و 2018)، فضلا عن الطبعات المنقحة من المجلدين 25 و 26 من *سلسلة الأمم المتحدة التشريعية*، اللذين سيتضمنان وثائق عن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا والتطبيق المؤقت للمعاهدات.

28 - **السيدة هيكوبوروندي** (شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار): قالت إن الجمعية العامة أعربت في قرارها 72/76 عن تقديرها للإسهام المهم الذي تقدمه زمالةُ هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في

مجال قانون البحار في ميدان بناء قدرات البلدان النامية وتعزيز قانون البحار. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2022، مُنحت هذه الزمالة لـــ 15 امرأة و 18 رجلاً يقدمون حالياً إســـهامات هامة في بلدانهم ومناطقهم الإقليمية. وقد عاد الكثيرون إلى نيويورك، حيث ينشـــطون في منتديات وعمليات هامة تتصـــل بشـــؤون المحيطات وقانون البحار. وقد مُنحت زمالة عام 2020، ولكن في ضوء قيود جائحة كوفيد-19، بما في ذلك عدم القدرة على عقد معظم الأنشـطة حضـورياً، فضـلت المتلقية إرجاء المشـاركة وسـتباشـر الأنشـطة المتصـلة بالزمالة في عام 2023. وفي غضـون ذلك، مُنحت إمكانية الوصـول إلى سـلسـلة تدريبية افتراضـية تقدمها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

29 - وقالت إنه من المهم أكثر من أي وقت مضـــى للبلدان النامية أن تبني قدرتها على المشاركة بفعالية في العمليات المتصلة بالمحيطات وأن تحـافظ على هذه القدرة، بمـا في ذلك تنفيذ اتفاقيـة الأمم المتحدة لقانون البحـار والصـــكوك المرتبطـة بهـا؛ والجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، ولا ســـيما الهدف 14 (حفظ المحيطات والبحـار والموارد البحريـة واســـتخدامهـا على نحو مســـتدام)؛ وتنفيذ الالتزامات بموجب اتفاق باريس، الذي يلحظ أهمية كفالة ســلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات. ولذلك فمن الأهمية بمكان إتاحة التمويل اللازم لكي تتسـنى مواصـلة منح زمالة هاملتون شـيرلي أميراسـينغ التذكارية. وذكرت أن الزمالة لم تُمنح لعدة سـنوات في الفترة بين عامي 2007 و 2016 بسبب عدم توافر التمويل، وأنها مُنحت في صـــورة زمالة جزئية في عام 2017 نظراً لعدم توافر التمويل الكافي لمنحها بالشـروط المعتادة. وأعربت عن شـكرها للدول الأعضـاء التي قدمت تبرعات لدعم الزمالة وحثَّت الدول والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة على مواصلة تقديم المساهمات.

30 - **السـيدة إيجاز** (باكسـتان): تكلمت باسـم مجموعة الـــ 77 والصـين، فقالت إن برنامج المسـاعدة سـاعد لأكثر من 50 عاما على تعزيز الســـلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول، بتدريب أجيال من المتخصـــصـــين في ميدان القانون الدولي، ولا سـيما من البلدان النامية. وأعربت عن ارتياح المجموعة لتخصـيص موارد الميزانيـة اللازمـة لتمكين البرنـامج من أداء عملـه خلال العـام المنصرم، كما أعربت عن امتنان المجموعة للدول الأعضاء التي قدمت مسـاهمات مالية أو عينية. وأكدت أن من الضـروري ضـمان اسـتمرار تمويل البرنامج، نظرا لأهميته في تعزيز زيادة مشـــاركة البلدان النامية على الصعيد المتعدد الأطراف.

31 - وقالت إن المجموعة ترحب بحلقات العمل الإقليمية المعقودة عبر الإنترنت بشـأن التسـوية السـلمية للمنازعات الدولية التي نظمتها ويسـرتها شـعبة التدوين خلال جائحة كوفيد-19، وأشـارت إلى أنه كان من الممكن عقد برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي مرة أخرى بشكله التقليدي في عام 2022. وفيما يتعلق بالمكتبة السمعية البصرية، قالت إنها لا تبالغ إذ تؤكد على أهمية توفير تدريب مجاني عالي الجودة لعدد غير محدود من الأفراد. وتثني المجموعة على شـــعبة التدوين لقيامها بتنظيم جلســـات تســـجيل خارجية من أجل تشـــجيع التمثيل الجغرافي واللغوي على نحو أوســع نطاقا في صـــفوف المحاضـــرين، ولتنفيذها مشروع ملفات البث الصوتي (البودكاست) بغية تيسير إمكانية الاطلاع على المحاضـــرات للمســـتخدمين الذين لا تتوفر لديهم خدمة إنترنت عالية الســـرعة. وتشـــيد المجموعة بالجهود التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية لتعزيز المعرفة بالقانون الدولي بطريقة شـاملة للجميع، وتشـجعه على مواصـلة أنشـطته في مجال التوعية لضـمان أن تتمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى الموارد المتاحة واستعمالها.

32 - **السـيد غوربانبور نجف آبادي** (جمهورية إيران الإسـلامية): تكلم باسـم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن برنامج المسـاعدة يمثل أحد أهم أدوات المنظمة، بوصفه وسيلة لتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول. فأنشـــطة البرنامج تحسّـــن المعرفة بالقانون الدولي، وتعزز سيادة القانون على الصـعيدين الوطني والدولي، وتشـجع الحوار والتفاهم بين الثقافات.

33 - وقال إنه بينما تعلق حركة عدم الانحياز أهمية خاصـــة على بناء القدرات، لا ســـيما في البلدان النامية، ينبغي لشـــعبة التدوين أن تواصـــل ايضـــا توفير أكبر قدر ممكن من التدريب المجاني والعالي الجودة لطائفة أكبر من المعلمين في جميع أنحاء العالم. وينبغي لها أيضـا أن تبذل قصـارى جهدها لضـمان اسـتفادة صـناع القرار في المستقبل من الدورات الدراسية التي يتيحها البرنامج ومن زمالاته. وفي حين أنـه لا ينبغي أبـدا أن يحـل التعلم الإلكتروني محـل التـدريـب الحضـوري، ينبغي للشـعبة أن تضـع خططا للطوارئ للدورات الدراسـية الإقليمية الافتراضية إذا لزم الأمر في المستقبل.

34 - وفيما يتعلق بالمكتبة السـمعية البصـرية، قال إن حركة عدم الانحياز ترحب بمبادرة عقد جلسات تسجيل خارجية. ويمكن أن تشمل التسـجيلات المقبلة عروضـا يقدمها المقررون الخاصـون للجنة القانون الدولي إلى اللجنة السـادسـة، وكذلك محاضـرات بطائفة أوسـع من اللغات. ومن المهم أيضـا زيادة التنوع الجغرافي للمحاضـرين، سواء في

تسجيلات المكتبة أو في الدورات الدراسية الإقليمية، وضمان تمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم. وفيما يتعلق بالدورات الدراسية الإقليمية على وجه التحديد، ينبغي أن تعالج المناهج الدراسية الاحتياجات الإقليمية، ولكن يمكن أن تشمل أيضا الموضوع العام المتمثل في أوجه التآزر بين القانون الدولي والعلاقات الدولية.

35 - وقال إن حركة عدم الانحياز تود أن تبرز دور مراكز الأمم المتحدة للإعلام، التي تسهم في نشر القانون الدولي عن طريق إتاحة موارد الأمم المتحدة على الإنترنت بلغات متعددة. وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على التزامها ببرنامج المساعدة وتحث الدول الأعضاء على ضمان تمويل أنشطة البرنامج تمويلا جيدا من الميزانية العادية ومن التبرعات.

36 - **السيدة لحميري** (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن برنامج المساعدة يساعد على ضمان السلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول عن طريق زيادة الاعتراف بالقانون الدولي والمعرفة به. وهو يعزز أيضا سيادة القانون الدولي من خلال توفير بناء القدرات التي تيسر مشاركة الدول الأعضاء على قدم المساواة في الشؤون الدولية. وتلاحظ المجموعة مع التقدير مختلف الأنشطة التي اضُطلع بها مؤخرا في إطار برنامج المساعدة، والتي تتسم بأهمية قصوى بالنسبة لأفريقيا وحظيت باهتمام كبير بين المحامين والمسؤولين الحكوميين والخبراء الأفريقيين.

37 - وأعربت عن امتنان المجموعة لشعبة التدوين لتصميمها وتنفيذها المناهج الدراسية عن بعد كوسيلة مؤقتة لبناء القدرات. ومع ذلك، وبما أن التعلم الحضوري يظل الخيار المفضل، ترحب المجموعة باستئناف برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي - الذي يسرها أن تلاحظ أنه حقق التكافؤ بين الجنسين في عام 2022 - وكذلك إعادة إطلاق أنشطة البرنامج الأخرى على النحو المقرر. وترحب المجموعة أيضا بتوفير التعليم المستمر للخريجين، وهو ما ينبغي أن يستمر ويتواصل تطويره.

38 - وأوضحت أن التمويل الذي يمكن التنبؤ به أمر بالغ الأهمية لتنفيذ البرنامج بشكل فعال. وذكرت أن المجموعة تشجع جميع الدول الأعضاء على دعم تخصيص الموارد للبرنامج من الميزانية العادية وتثني على الدول التي قدمت تبرعات أو مساهمات عينية. وينبغي للأمانة العامة أن تواصل التعريف بالبرنامج وأن تدعو بصورة دورية الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم تبرعات بغية تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل وتوسيع نطاق الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج.

39 - **السيدة بوبان** (ممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وبالإضافة إلى أندورا وموناكو، فقالت إن وفدها يقدر العمل القيم لبرنامج المساعدة، الذي ساعد كثيرا على تعزيز القدرات الوطنية في مجال القانون الدولي وتوسيع نطاق فرص التدريب لتشمل مشاركين من جميع أنحاء العالم. ومن الأمور التي لا تقدر بثمن توسيع فرص التدريب مع التركيز على المشاركين من البلدان النامية وعدم حصر تركيز الدورات الدراسية الإقليمية على المواضيع الأساسية للقانون الدولي فحسب، بل أيضا على القضايا المعاصرة مع التركيز بوجه خاص على المناطق الإقليمية نفسها.

40 - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يثني على شعبة التدوين لنقلها للدورات الدراسية الإقليمية على وجه السرعة إلى منصات على الإنترنت بهدف تقليل التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 إلى أدنى حد، ولكنه يعرب عن سروره لمعرفته بالتخطيط لإعادة إطلاق الدورات الدراسية الإقليمية الحضورية. وهو يرحب أيضا بإنشاء شبكة الخريجين ويعرب عن أمله في أن تستمر الأنشطة التعليمية والجلسات التفاعلية التي تعقد عبر الإنترنت للخريجين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتسجيل 41 محاضرة جديدة للمكتبة السمعية البصرية. وهو يرى أن المكتبة ستستفيد من منصة أكثر حداثة وأيسر استعمالا، وينبغي أن تقدَّم جميع أنشطة البرنامج بلغات غير اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وينبغي أن يكون هناك مزيد من التنوع الجغرافي واللغوي والجنساني في صفوف العلماء الباحثين والمشاركين، وينبغي للدول الأعضاء أن تشجع المزيد من النساء على التقدم للالتحاق بالدورات الدراسية التي يقدمها البرنامج.

41 - وأعربت عن تأييد الاتحاد الأوروبي لنقل وظيفة واحدة لموظف قانوني رئيسي من شعبة التدوين إلى مكتب وكيل الأمين العام للشؤون القانونية من أجل تحقيق رقابة إدارية على نحو أسهل وأكثر تركيزا. وهو يرحب أيضا بترتيبات التمويل الحالية لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية، والمكتبة السمعية البصرية، حيث لا تأتي الأموال من التبرعات فقط بل أيضا من الميزانية العادية.

42 - **السيد كي** (كمبوديا): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن شعبة التدوين جديرة بالثناء لعقدها برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في شكله التقليدي لأول مرة منذ بداية جائحة كوفيد-19، مع الاستمرار في توفير فرص التعلم عن بعد للمتقدمين للدورات الدراسية الإقليمية الثلاث. غير أن الرابطة تود التأكيد على

أهمية استئناف جميع الأنشطة بشكل حضوري في عام 2023 وترحب بالأعمال التحضيرية الجارية للدورات الدراسية الإقليمية. وتثني الرابطة على الشعبة لتنظيمها جلسات تفاعلية على الإنترنت للخريجين بشأن المحاضرات المتوفرة في المكتبة السمعية البصرية، وتلاحظ مع التقدير أنها تواصل تحديث المستودع الإلكتروني، الأمر الذي من المفترض أن يكون مفيدا للمشاركين الحاليين في برنامج التدريب أيضا. وتؤيد الرابطة بقوة تمويل البرنامج من الميزانية العادية وتشجع الدول على تقديم التبرعات لمواصلة توسيع برامجه وتحسينها.

43 - **السيدة لوكانين** (فنلندا): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، فقالت إن التعاون الدولي القائم على القواعد أمر بالغ الأهمية لمعالجة مشاكل من قبيل الاحترار العالمي وفقدان التنوع البيولوجي والنزاعات والفقر. وأضافت قائلة إن الحرب العدوانية الروسية غير المشروعة في أوكرانيا دفعت البعض إلى التشكيك في أهمية القانون الدولي. وفي حين أنه لا يمكن لهذا القانون أن يمنع ارتكاب أفعال غير مشروعة دوليا، فإنه يوفر معيارا يقاس به سلوك الدول. وقد أظهرت استجابة العالم القوية للحرب العدوانية أهمية وقوة القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. ويعتمد هذا النظام إلى حد كبير على مدى الكفاءة المهنية لدى الأشخاص الذين يتصرفون باسم الدول وعلى التزامهم.

44 - وأشارت إلى أنه بفضل برنامج المساعدة، تمكنت أجيال من المحامين والقضاة والدبلوماسيين التابعين للحكومات حول العالم من اكتساب فهم أعمق للقانون الدولي في عالم اليوم المتسم بالترابط، وهو ما أفاد المجتمع الدولي ككل. فمنذ عام 1965، أسهم برنامج المساعدة إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة من خلال تمكين الدارسين والممارسين من الحصول على التدريب في مجال القانون الدولي وغير ذلك من موارد القانون الدولي. وتثني بلدان الشمال الأوروبي على استمرار مكتب الشؤون القانونية في العمل على تنفيذ ولايته فيما يتعلق ببرنامج المساعدة.

45 - واسترسلت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية مورد لا يقدر بثمن يواصل تقديم التدريب الرفيع الجودة مجاناً لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالجهود التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية لتيسير إمكانية الاطلاع على المحاضرات للمستعملين الذين يفتقرون إلى سبل موثوق بها للوصول إلى شبكة الإنترنت، وتلاحظ مع التقدير التدابير الإضافية التي اتَّخذتها المكتبة في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، وهو الأمر الذي يبرز قيمة موارد المكتبة. واختتمت بقولها إن بلدان الشمال الأوروبي تثني على الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات للبرنامج، وتشجع جميع الدول على النظر في القيام بذلك حفاظاً على استمرار أنشطته وتطويره.

46 - *تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لِيال ماتا (غواتيمالا).*

47 - **السيد توه** (سنغافورة): قال إن بلده مؤيد قوي لبرنامج المساعدة، الذي يسهم في زيادة الامتثال للقانون الدولي. وأعرب عن سرور وفد بلده لاستئناف التدريب الحضوري، وقال إنه يتطلع إلى نجاح الدورات الدراسية الإقليمية في الأشهر المقبلة. وقد مثلت المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي مورداً قيّماً بشكل خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويرحب وفد بلده بالتجديد الجاري لموقع المكتبة الشبكي. وللمساعدة على زيادة تيسير استخدام المحتوى، ينبغي إضافة محرك للبحث وتشجيع المحاضرين على تقديم شرائح أو وسائل بصرية أخرى تُحَمَّل على الموقع الشبكي.

48 - وقال إنه بالرغم من التحديات التي تسببت بها الجائحة، تواصل سنغافورة المساهمة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه من خلال مبادراتها لبناء القدرات. وفي عام 2022، نظمت جامعة سنغافورة الوطنية النسخة الرابعة من البرنامج المتقدم لأكاديمية القانون التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقدم برنامج سنغافورة للتعاون دورات دراسية عن مواضيع مثل الصحة العالمية، والقضايا البحرية، والطيران، وتغير المناخ، والحوكمة، اجتذبت مسؤولين حكوميين من حوالي 60 بلدا وممثلين عن منظمات إقليمية. وفي الآونة الأخيرة، استضافت سنغافورة أكاديمية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). وهي سوف تواصل، بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية، الإسهام بشكل بناء في عمل برنامج المساعدة.

49 - **السيدة سولانو راميريس** (كولومبيا): قالت إن الدستور الكولومبي يتضمن المبادئ الأساسية للقانون الدولي اعترافا بأهميتها، ليس فقط بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، بل أيضا بالنسبة لتقدم كولومبيا كدولة. فقد استطاع بلدها الحفاظ على علاقات ممتازة مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى بفضل اعترافه بقيمة الثقة، وامتثاله لاتفاقاته، وقبوله بسيادة القانون الدولي.

50 - وأشارت إلى أن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، والمكتبة السمعية البصرية، والمبادرات الأخرى لبرنامج المساعدة، تنطوي على فائدة

لا تقدر بثمن بالنسبة للدول ولتعددية الأطراف. وفيما يتعلق بالدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعربت عن امتنان كولومبيا للزمالات الممنوحة للحقوقيين الكولومبيين، الذين أسهموا فيما بعد في تعزيز القدرات الوطنية وتدريب الحقوقيين الآخرين في مجال القانون الدولي. وفيما يتعلق بالمكتبة السمعية البصرية، قالت إن كولومبيا تكرر توصيتها بإتاحة المزيد من المنشورات باللغة الإسبانية، لأن الإسبانية لغة رسمية من لغات الأمم المتحدة وواحدة من أكثر اللغات انتشارا في العالم.

51 - **السيدة غروسو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المعرفة بالقانون الدولي أساسية لتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات. وما برح برنامج المساعدة منذ إنشائه في عام 1965 يقدم إسهاماً لا غنى عنه في تثقيف الطلاب والممارسين في مجال القانون الدولي، وهو جدير بالدعم المستمر. والولايات المتحدة، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، تشكر البلدان والمنظمات التي قدمت مساهمات عينية ومالية للبرنامج.

52 - وقالت إن وفد بلدها يرحب باستئناف الدورات الدراسية الحضورية والمناسبات المتعلقة بالزمالات ويثني مرة أخرى على شعبة التدوين لتكيفها المرن مع القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ويمكن البناء على الدورات الدراسية الذاتية عن بعد وحلقات العمل الإقليمية المعقودة عبر الإنترنت للوصول إلى جمهور أوسع. وقالت إن وفد بلدها يقدر أيضا التحسينات المستمرة في إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية ومحتواها، التي أصبحت موردا أكثر قيمة من أي وقت مضى.

53 - **السيدة زمران** (ماليزيا): قالت إن برنامج المساعدة، بمساعدته على نشر المعرفة بالقانون الدولي، يعزز السلام والأمن الدوليين، ومن ثم يعزز مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ذاتها. وقالت إن وفد بلدها يثني مرة أخرى على شعبة التدوين لاستكشافها سبلا مبتكرة لتحقيق أهداف البرنامج على الرغم من التحديات التي فرضتها الجائحة، ويرحب بالاستئناف المرتقب للدورات الدراسية الإقليمية، التي تتيح الفرصة لتبادل الآراء على نحو متعمق وإقامة روابط طويلة الأمد. وقد استفادت ماليزيا بشكل كبير من هذه الدورات الدراسية وستواصل تشجيع المشاركة فيها.

54 - وقالت إن وفد بلدها يسرّه أن يلاحظ استمرار تنظيم الجلسات التفاعلية عبر الإنترنت للخريجين، فضلا عن الجهود الكبيرة التي بذلتها شعبة التدوين لتيسير الوصول إلى المحاضرات في المكتبة السمعية البصرية للمستخدمين الذين يفتقرون إلى خدمات الإنترنت ذات السرعة العالية. ويثني وفد بلدها على الشعبة لزيادة عدد المواضيع التي تغطيها سلسلة المحاضرات المصغرة التي تنظمها المكتبة بشأن المواضيع الأساسية للقانون الدولي، فضلا عن التنوع اللغوي للمحاضرات.

55 - وقالت إن وفد بلدها لا يزال يؤيد تمويل أنشطة البرنامج من الميزانية العادية، ويشكر الدول الأعضاء والمؤسسات التي قدمت مساهمات نقدية أو عينية تكميلية للبرنامج. ويحيط الوفد علما بالمقترح المتعلق بنقل وظيفة واحدة من شعبة التدوين إلى مكتب وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، ويرحب بخطط الشعبة لزيادة عدد الزمالات المقدمة في عام 2023. واختتمت كلمتها قائلة إن ماليزيا تفخر بالمشاركة في اللجنة الاستشارية وستواصل دعم أنشطة البرنامج.

56 - **السيد أنكونا بوليو** (المكسيك): قال إن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تجعل نشر المعرفة بالقانون الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبصفتها عضوا في اللجنة الاستشارية للفترة 2020-2023، أعربت المكسيك عن ارتياحها الشديد لعمل شعبة التدوين في عام 2022. فقد تمكنت الشعبة في سياق الجائحة، وبالرغم من الموارد المحدودة، من الإبقاء على برنامج المساعدة وتجديده من أجل الوصول إلى جمهور أوسع. وعلى المستوى المحلي، واعترافا بأهمية العمل المشترك مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني لزيادة المعرفة بالقانون الدولي، تنظم المكسيك بانتظام حلقات دراسية وحلقات عمل ومسابقات في مجال القانون الدولي في جميع أنحاء البلد، وهي لا تزال ملتزمة باستحداث مبادرات جديدة لتحقيق أهداف قرارات الجمعية العامة السنوية المتعلقة ببرنامج المساعدة.

57 - وأشار إلى أن أحد أهم الدروس المستخلصة من الجائحة هو أن الموارد الافتراضية والتعليم الافتراضي يمثلان مكملا قيّما للتعليم الحضوري. وقال إن وفد بلده يرحب بالأدوات الجديدة المتاحة في المكتبة السمعية البصرية، ويحث على مواصلة استكشاف منصات التعلم عبر الإنترنت واستراتيجيات التعليم المختلط. ويلاحظ وفد بلده أيضا المبادرات الأخرى مثل منصة الخريجين، واستخدام المتدربين الداخليين ومساعدي البحوث لتطوير مواد للمكتبة، وإدراج المزيد من الموضوعات في السلسلة المصغرة للمكتبة. ومع ذلك، لا يزال من الحيوي تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والقانوني الأكثر توازنا بين أعضاء هيئة التدريس والمشاركين على السواء. ومن المهم أيضا تحسين التوازن اللغوي على صعيد البرامج والمحتوى الشبكي وتنويع محتوى الدورات الدراسية وزيادة عدد الزمالات المقدمة.

58 - واختتم قائلا إن المكسيك على قناعة بأن برنامج المساعدة ينطوي على إمكانات تحويلية. ويساعد البرنامج، من خلال إتاحة المحتوى العالي الجودة مجانا، على بناء القدرات القانونية في البلدان النامية.

59 - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن أنشطة برنامج المساعدة أثبتت فائدتها في تدعيم سيادة القانون على المستوى الدولي. وأعرب عن سرور وفد بلده لعقد برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي بشكل حضوري في لاهاي في الفترة من 4 تموز/يوليه إلى 5 آب/أغسطس 2022. وهو يثني على الأمانة العامة لتوفيرها بدائل افتراضية لحلقات العمل الإقليمية التي لم يتسن عقدها بسبب جائحة كوفيد-19. ويعرب الوفد عن تطلعه لاستئناف عقد حلقات العمل الحضورية، التي تتيح فوائد للمشاركين أكثر مما يتيحه التدريب الافتراضي. وأعرب عن امتنان وفد بلده للدول التي قدمت تبرعات للبرنامج وعن دعمه لكافة الجهود الرامية إلى تمويله من الميزانية العادية.

60 - **السيدة فلوريس سوتو** (السلفادور): قالت إن الدورات الدراسية الإقليمية تتيح فرصا كبيرة لتطوير القدرات في مجال القانون الدولي، وهي قدرات مهمة للتنمية المستدامة. وأعربت عن أمل وفد بلدها أن تتسنى العودة إلى الشكل الحضوري في عام 2023، لأن التدريب الحضوري ييسر تبادل المشاركين للممارسات الجيدة والمعلومات. وقالت إن وفد بلدها يدعو مرة أخرى إلى إيلاء الاهتمام للتوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في اختيار المشاركين في الدورات الدراسية وأعضاء هيئة التدريس. وهو يدعو الدول الأعضاء أيضا إلى تقديم التبرعات لبرنامج المساعدة التي تمس الحاجة إليها ويشكر الدول التي قامت بذلك في عام 2022.

61 - وأشارت إلى إسهام برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية في تدريب المسؤولين الحكوميين من مختلف النظم القانونية ومناطق العالم. وقالت إن وفد بلدها يشيد بالزيادة في عدد المواضيع التي تتطرق إليها السلسلة المصغرة للمكتبة المتعلقة بالمواضيع الأساسية، فضلا عن الاهتمام بالتنوع اللغوي في مواصلة تطوير ما تقدمه، بما في ذلك توفير الترجمة الشفوية المتزامنة للمحاضرات التي أتيحت فيما بعد على الموقع الشبكي للمكتبة.

62 - **السيد مورا فونسيكا** (كوبا): قال إن برنامج المساعدة يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ويعزز تعميق الفهم لقواعد القانون الدولي الموضوعية. ويحسن هذا الفهم الامتثال للقانون الدولي، ويعزز السلام والأمن الدوليين، ويشجع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. والواقع أن العديد من الحقوقيين والأكاديميين والموظفين العموميين من البلدان النامية استفادوا استفادة هائلة مما يقدمه. غير أنه ليس بإمكان المشاركين من العديد من البلدان الصغيرة والنامية المشاركة في الدورات الدراسية والزمالات المقدمة من خلال البرنامج إن لم تكن جميع نفقاتهم مغطاة. وفي حالة كوبا، يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها منذ قرابة 60 عاما عقبةً تحول دون المشاركة. ولذلك، من المهم أن تموَّل الأنشطة المنظَّمة في إطار البرنامج من الميزانية العادية.

63 - **السيد أمارال ألفيس دي كارفايو** (البرتغال): قال إن وفد بلده يأمل في أن يستمر إحراز تقدم في استئناف أنشطة برنامج المساعدة في عام 2023. وفي حين أن المجتمع الدولي يعترف بالبرنامج على نطاق واسع كوسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين ودعم العلاقات الودية والتعاون في ما بين الدول، من الأهمية بمكان أن تواصل الدول جهودها لزيادة التوعية به في الجامعات وفي أوساط المسؤولين الحكوميين. ويتزايد الطلب على دوراته الدراسية ومبادراته باستمرار، وهي تتيح إمكانية الحصول على التدريب والموارد للكثيرين ممن قد يُستثنون لولا ذلك.

64 - وقال إن البرتغال ممتنة للجان الإقليمية لاستضافتها الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وهي تثني على شعبة التدوين لما تقوم به من عمل ممتاز وكفاءة إدارية ومالية، بما في ذلك صيانة وتوسيع المكتبة السمعية البصرية بتكلفة منخفضة نسبيا. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أن لأدوات التعلم عن بعد مثل المكتبة تأثيراً إيجابياً على الأفراد والمجتمعات المحلية والدول وأنها تساعد في التغلب على أوجه عدم المساواة. وترحب البرتغال بالجهود التي تبذلها الشعبة لزيادة الشمول اللغوي والجغرافي لمواد المكتبة، بسبل منها إضافة محاضرات وفرص تدريب أخرى بلغات غير اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

65 - وقال إن من دواعي سرور وفد بلده إدراج الجمعية العامة مرة أخرى موضوع تمويلَ البرنامج في الميزانية العادية؛ واستدرك قائلاً إن هذا التمويل لن يغطي جميع التكاليف المرتبطة بالبرنامج. وفي حين أن التبرعات تقدم دعما إضافيا، سيكون من المفيد استكشاف آليات تمويل جديدة ومبتكرة، مثل إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والجامعات ومعاهد البحوث ومكاتب المحاماة. واختتم كلامه بقوله إن البرتغال، بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية، ستواصل تعزيز نشر القانون الدولي باعتباره وسيلة لإيجاد العالم الذي يصبو إليه ميثاق الأمم المتحدة، وهو عالم يسود فيه الإنصاف والحرية والسلام.

66 - **السيدة شيربايل** (أيرلندا): قالت إنه على الرغم من أن تمويل برنامج المساعدة أصبح الآن في إطار الميزانية العادية، فإن وفد بلدها يشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات، حيث من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة إليها. وأيرلندا ملتزمة بسيادة القانون وتؤمن أن تحسين المعرفة بالقانون الدولي سيعزز السلام والأمن الدوليين والعلاقات الودية بين الدول. وهي تعتبر البرنامج عنصرا أساسيا من عناصر الأمم المتحدة وتدعمه من خلال المساهمات السنوية المتكررة.

67 - وقالت إن الدورات الدراسية الإقليمية تمثل أداة هامة لتحسين القدرات الوطنية في مجال القانون الدولي في البلدان النامية، في حين تساعد زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار على نشر المعرفة المتخصصة بالمحيطات والقانون البحري. وتشيد أيرلندا بشعبة التدوين لعملها الفعال في تنظيم وتقديم حلقات عمل عبر الإنترنت كبديل مؤقت للدورات الدراسية الإقليمية خلال جائحة كوفيد-19 وتعرب عن أملها في أن تتمكن الحاصلة على زمالة عام 2020 في مجال قانون البحار من المشاركة بأنشطة الزمالة حضوريا في عام 2023.

68 - وأشارت إلى أن المكتبة السمعية البصرية تمثل موردا قيما يوسع نطاق البرنامج ومدى وصوله. وقالت إن وفد بلدها يقدر الجهود الجارية لتوسيع نطاق التنوع اللغوي والجغرافي للمساهمين في البرنامج ويؤيد مقترح اللجنة الاستشارية بإنشاء موقع شبكي حديث وسهل الاستعمال.

69 - **السيد كانو** (سيراليون): قال إنه ينبغي تعزيز الأدوات التي وُضِعت لمواجهة التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بهدف دعم وظيفة النشر التي يضطلع بها البرنامج. وترحب سيراليون باستخدام شبكة الخريجين لتوفير التعليم المستمر عبر الإنترنت والوصول إلى الموارد، فضلا عن توفير خيار التعلم عن بعد ليحل محل الدورات الدراسية الإقليمية على أساس مؤقت.

70 - وأشار إلى أن اختلال التوازن بين الجنسين في صفوف المرشحين للدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا كان كبيرا، وكانت هناك فجوة أصغر بكثير ولكن هامة بين الجنسين من المشاركين في المناهج الدراسية الإقليمية الإلكترونية لأفريقيا. وعلى النقيض من ذلك، شارك نفس العدد تقريبا من الرجال والنساء في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في لاهاي، ويبدو أنهم يمثلون توزيعا جغرافيا معقولا. ومع ذلك، من المهم أن تنظر شعبة التدوين واللجنة الاستشارية والدول الأعضاء في سبل تحقيق التوازن والتكافؤ بين الجنسين، الأمر الذي قد يتطلب عددا كبيرا من النساء بشكل غير متناسب، والاستمرار في إيلاء الأولوية للتوازن الجغرافي. وينضم وفد بلده إلى اللجنة الاستشارية في التأكيد على ضرورة كفالة تنوع المذاهب القانونية والتوازن بين الجنسين بين أعضاء هيئة التدريس في البرنامج.

71 - وقال إن سيراليون ستواصل دعم جميع المبادرات الرامية إلى توفير بناء القدرات وتحسين إمكانية الوصول إلى موارد القانون الدولي. وهي تكرر الإعراب عن تأييدها للتمويل المستدام من خلال الميزانية العادية وتشكر الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي تساعد تبرعاتها في التمكين من مواصلة التنفيذ الناجح للبرنامج.

72 - **السيد نيانيد** (الكاميرون): قال إن وفد بلده يرحب بالاهتمام الذي أولي للبلدان النامية في تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. وفي هذا الصدد، تأمل الكاميرون أن تُعقَد دورات دراسية في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، وهي على استعداد لاستضافة مثل هذه الدورات. وللتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19، وبالنظر إلى أن عددا قليلا نسبيا من الأفريقيين يستفيدون من الأنشطة المختلفة لبرنامج المساعدة، يجب زيادة عدد المشاركين في الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا لعام 2023 من خلال إضافة عدد الذين كانوا سيشاركون في الدورة الدراسية الملغاة لعام 2022. ولتحقيق التكافؤ بين الجنسين في برامج التدريب، ينبغي تحديد حصص للنساء بصفة عامة وللنساء الأفريقيات بصفة خاصة.

73 - وأشار إلى أن زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار تساعد أيضا على بناء مجتمع قانوني مستنير، وذلك من خلال مساعدة الحقوقيين الطموحين على تحقيق أحلامهم. وتأمل الكاميرون في رؤية المزيد من هذه المبادرات وتشكر الدول الأعضاء التي ساهمت في صندوق الزمالة التذكارية.

74 - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتسنى عقد الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا لعام 2023 حضوريا، بالنظر إلى التبادلات المتعمقة والروابط الشخصية الطويلة الأمد التي يتيحها التدريب الحضوري. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان التمثيل العادل للقارات والثقافات والمذاهب القانونية في جميع أنشطة البرنامج. ويشجع وفد بلده شعبة التدوين على إعطاء البرنامج مكانة تجعل منه مركز فكرٍ ليتمكن من مواصلة دراسة مواضيع جديدة في القانون الدولي، بما في ذلك من خلال إلقاء الضوء على المجالات المبهمة في ذلك القانون. وقد ترغب الشعبة أيضا في النظر في اعتماد نهج عملي لتدريس القانون الدولي، يعالج فيه الطلاب، الذين يعملون في إطار أفرقة، حالات فعلية تحت

الإشراف المباشر لأعضاء هيئة التدريس والمهنيين. ومن شأن الجمع بين الممارسة العملية والمعرفة النظرية أن يقدم منظورا مفيدا وأن يجعل القانون الدولي في متناول عدد أكبر من الناس.

75 - وقال إن وفد بلده يشيد بإنشاء شبكات للخريجين ويؤيد استمرار تمويل البرنامج من الميزانية العادية. وهو يحث الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات والأفراد على تقديم مساهمات نقدية أو عينية. ويؤيد وفد بلده أيضا النقل المقترح لوظيفة موظف قانوني رئيسي من شعبة التدوين إلى مكتب وكيل الأمين العام للشؤون القانونية من أجل تركيز الإشراف الإداري على الأنشطة المتصلة بتعزيز القانون الدولي ونشره.

76 - **السيد حتي** (لبنان): قال إن لبنان، بوصفه عضوا في اللجنة الاستشارية، يؤيد برنامج المساعدة، الذي لا يزال بمثابة أداة حيوية للنهوض بنظام دولي قائم على القواعد. ونظرا للطابع الذي لا غنى عنه للتدريب الحضوري، فإن وفد بلده يشعر بالارتياح لاستئناف الأنشطة الحضورية بصورة تدريجية. وهو يثني على شعبة التدوين للخطوات التي اتخذتها للتكيف مع جائحة كوفيد-19، ويرحب أيضا بجهودها الرامية إلى تحسين الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية في البلدان النامية، تمشيا مع الهدف الرئيسي للبرنامج المتمثل في تعزيز القانون الدولي في العالم النامي.

77 - وقال إنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتوجيه انتباه الجامعات والمنظمات غير الحكومية المعنية إلى برنامج المساعدة من خلال زيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتماس مساعدة خريجي البرنامج. ومن المهم أيضا ضمان التوازن بين الجنسين وإيلاء اهتمام أكبر للتنوع اللغوي والجغرافي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون هناك المزيد من المحاضرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

78 - وقال إن وفد بلده يواصل تأييد تمويل أنشطة البرنامج من الميزانية العادية، مما يتيح مزيدا من القدرة على التنبؤ. ولكن نظرا لأن التبرعات تظل مهمة، فهو ممتن للدول الأعضاء التي قدمت مثل هذه المساهمات.

79 - **السيدة جاو** يانروي (الصين): قالت إن برنامج المساعدة يقدَّم الدعم منذ إنشائه لتدريس القانون الدولي ودراسته وتطبيقه، ويضطلع بدور حاسم في بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية. وتعلق الصين أهمية كبيرة على تدريس القانون الدولي ودراسته، وهي ما فتئت تدعم بفعالية برنامج المساعدة، بوسائل منها تقديم الدعم المالي. ففي عام 2022، ساهمت حكومة بلدها بمبلغ 000 27 دولار في البرنامج.

80 - وقالت إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لاستخدامها مناهج التعلم عن بعد وحلقات العمل الإقليمية عبر الإنترنت خلال جائحة كوفيد-19، الأمر الذي سمح للبرنامج بالعمل بأكبر قدر ممكن من السلاسة. ويسر وفد بلدها أيضا أن يلاحظ أن الشعبة تواصل إثراء محتوى المكتبة السمعية البصرية وتجميع المنشورات القانونية ونشرها. وفي إطار هذا الجهد، يجب على الشعبة أن تتمسك بمبدأي الموضوعية والحياد، وأن تحسن أساليب عملها إلى الحد الأمثل، وأن تزيد الشفافية، وأن تتجنب أي مثار جدل. والصين على استعداد للتعاون مع الأطراف الأخرى لمواصلة دعم برنامج المساعدة، مساهِمةً بذلك في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره، وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية.

81 - **السيدة نزي مانسوغو** (غينيا الاستوائية): قالت إن برنامج المساعدة يوفر أداة أساسية لبلوغ أحد الأهداف الرئيسية للميثاق، ألا وهو تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات بموجب القانون الدولي. وتدريب الحقوقيين والدبلوماسيين من جميع البلدان من خلال البرنامج هو أفضل طريقة لتشجيع احترام القانون الدولي، وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بالفترة قيد الاستعراض، قالت إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لاضطلاعها ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي وتنظيمها حلقات العمل الإقليمية على الإنترنت ولاستمرارها في إتاحة موارد القانون الدولي على الإنترنت مجانا. وهو يحث الشعبة على بذل كل جهد ممكن لنشر المواد القانونية في المكتبة السمعية البصرية بجميع اللغات الرسمية، ويعتقد، شأنه شأن الوفود الأخرى، أن برنامج المساعدة ينبغي أن يُموَّل من الميزانية العادية.

82 - **السيد باي** جونجين (جمهورية كوريا): قال إنه يمكن للدول أن تعزز أثر الموارد المتاحة من خلال برنامج المساعدة عن طريق زيادة الوعي بها في الأوساط الأكاديمية والاستفادة منها عند تدريب موظفيها المدنيين ودبلوماسييها. وتشمل الجهود التي تبذلها حكومة بلده لتعزيز نشر القانون الدولي العام مسابقة سنوية للمحاكم الصورية وجائزة لأفضل أطروحة عن أحد المواضيع ذي صلة. وقد استؤنفت بالفعل المحاضرات والدورات الدراسية الحضورية في أكاديمية سول للقانون الدولي وستُستأنف في أكاديمية يوسو لقانون البحار في وقت لاحق من عام 2022.

83 - وأشـــار إلى أن تعزيز التبادلات المتعمقة والعلاقات الطويلة الأمد هو بمثابة تحدٍ في بيئة افتراضـــية. ولذلك، فإن وفد بلده يرحب بعقد برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي حضـــوريا في عام 2022. غير أن الاستمرار في تقييم تجارب التعلم عبر الإنترنت خلال جائحة كوفيد-19 واستكشاف الطرق للبناء على ما تم تعلمه يمكن أن يزيد من تعزيز البرنامج. وينبغي أيضـا التفكير في سبل توسيع نطاق جمهور البرنامج، لا سيما فيما يتعلق بالمكتبة السمعية البصرية. ويمكن استخدام أشكال أقصر، مثل سلسلة المحاضرات المصغرة، لتعريف عامة الجمهور بأساسيات القانون الدولي. وسيكون من المفيد أيضـا إعداد محاضـــرات بلغات أكثر، وكذلك معالجة التفاوتات التقنية عن طريق زيادة إمكانية الوصـول خارج شبكة الإنترنت، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات حيثما أمكن. وأخيرا، ينبغي بذل جهد واع لمراعاة تنوع المذاهب القانونية عند تصـــميم المبادرات وتطويرها، بغية معالجة الاختلالات الجغرافية.

84 - **السـيدة منغيشـا** (إثيوبيا): قالت إن الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا تعقد في أديس أبابا منذ عام 2011. وتقدر إثيوبيا مساهمة تلك الدورات الدراسية في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وتطبيقه من خلال بناء القدرات على نطاق طائفة واسعة من المهن، وكمحافل لتعزيز الشبكات المهنية. وهي تتطلع إلى مواصلة استضافة هذه الدورات الدراسية وستواصل تقديم الدعم اللازم لضمان نجاحها. وإثيوبيا على استعداد أيضـا للمساعدة في الجهود الرامية إلى تعزيز برنامج المساعدة وتوسيع نطاقه، وتشكر الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات نقدية للبرنامج. وقالت إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لما تضطلع به باستمرار من أنشطة في مجال النشر وجهودها الرامية إلى تحسين المكتبة السمعية البصرية. وهو يقدر أيضـا الجهود المبذولة لضـــمان اســتمرار البرنامج خلال جائحة كوفيد-19. غير أن التدريب الحضـوري لا يمكن الاستغناء عنه بالفعل؛ ولذلك فإن حكومة بلدها تتطلع إلى اســـتقبال الدفعة التالية من المشـــاركين في الدورات الدراسية الإقليمية.

رُفعت الجلسة الساعة 12:50.